

كلية القانون في جامعة أبوظبي تقدم خدماتها التدريبية لأكثر من 250 محامياً



أبوظبي: «الخليج»

قدمت كلية القانون في جامعة أبوظبي، خدماتها التدريبية والتأهيلية لأكثر من 250 محامياً، وذلك في إطار الشراكة التي تجمع الكلية بوزارة العدل بموجب مذكرة تعاون وقعها الطرفان عام 2017. وعقدت الجامعة مؤخراً، فعاليات وأعمال الدورة التأهيلية الخامسة للمتقدمين من خريجي مختلف كليات القانون في الدولة للحصول على رخصة المحاماة، وذلك بالتعاون مع معهد التدريب والدراسات القضائية التابع لوزارة العدل. وتتضمن الدورات التدريبية والتأهيلية التي تشرف عليها وتنظمها جامعة أبوظبي للعام الخامس دراسة أهم القواعد والأحكام القانونية الموضوعية والإجرائية اللازمة لمزاولة مهنة المحاماة، وتشمل قوانين المعاملات المدنية، والإجراءات المدنية، والأحوال الشخصية، وقانوني العقوبات والإجراءات الجزائية. وقال الدكتور أحمد شعبان عميد الكلية: «هذا التعاون يأتي في إطار سعي جامعة أبوظبي نحو تأدية دورها الوطني، ومسؤوليتها المجتمعية في المساهمة في تخريج كوادر وكفاءات علمية مؤهلة للانخراط في سوق العمل بشكل فعال ومؤثر، وبالتعاون مع كافة قطاعات وهيئات الدولة الرسمية الحريضة على مواكبة التطورات الحديثة في سير العمل القضائي والمستهدفات التشريعية لرؤية الإمارات 2071».

وأشاد المستشار الدكتور محمد الكمالي مدير عام معهد التدريب والدراسات القضائية، بالدور المهم والحيوي الذي لعبته كلية القانون في هذا الإطار، من خلال تنظيمها لهذه الدورة التأهيلية التي أسهمت بشكل واضح خلال السنوات الخمس الماضية في رفع مستوى المعرفة والجاهزية القانونية للمحاميين المتدربين الراغبين في اجتياز اختبارات رخصة المحاماة، وهو ما أكدته نتائج المتدربين الفعلية، حيث ارتفعت نسبة نجاح المتدربين في الاختبارات من نحو 60% عام 2017 لتصل إلى ما يقارب 90% عام 2021.

وأضاف أن هذه النتائج إن عبرت عن شيء فإنما تعبر عن حجم العمل المتميز والمبذول من قبل الكلية، والمستوى التدريسي والتدريبي، الذي يقدم في هذه الدورة على أيد نخبة متميزة من كبار الأكاديميين والمختصين القانونيين في جامعة أبوظبي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.